

نظام النقد الدولي والفوائض النفطية*

الدكتور / أحمد الغندور

أستاذ الاقتصاد المساعد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

١ - تمهيد :

شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية قيام ثم انهيار نظام بريتون وودز للنقد الدولي .

لقد جاء نظام بريتون وودز ليحقق بنيانا متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية تختفى في ظله وسائل الرقابة على الصرف ، وليكفل استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية الدولية . وفي سبيل ذلك تضمن نظام بريتون وودز جهازا لتصحيح الاختلال في المدفوعات الدولية ، يعكس رد فعل المجتمع الدولي للأحداث النقدية في الثلاثينات ، وطبيعة التطور الاقتصادي العالمي وما انتهى اليه من احتلال الاقتصاد الأمريكي لمركز الصدارة من الاقتصاد العالمي ، بعد أن تهيأ هذا المركز لبريطانيا طيلة القرن التاسع عشر وإلى قيام الحرب العالمية الأولى .

ويرتكز جهاز تصحيح الاختلال الذي جاءت به اتفاقية بريتون وودز على ثبات سعر الصرف في المدة القصيرة وعدم السماح بتغييره إلا في المدة الطويلة ، وعلى دور صندوق النقد الدولي في تعضيد الاحتياطات النقدية للبلاد الأعضاء من أجل مساعدتها على مواجهة عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات ، ريثما تتوفر لها فرصة تصحيح العجز باستخدام أدوات السياسة المالية أو النقدية ، دون التضحية بأهداف التشغيل واستقرار الأسعار والنمو .

وهكذا فإن تقييم نظام بريتون وودز يرتبط بالإجابة على السؤال التالي :
إلى أي حد نجح نظام بريتون وودز في أن يجنب أطرافه أسباب الاختلال المزمع في موازين المدفوعات وما يترتب على ذلك من ظواهر (١) .

(*) التي الكاتب هذا البحث - في مجموعة - في « الندوة النفطية الأولى » التي نظمتها وزارة البترول والثروة المعدنية لدولة الإمارات العربية في أبوظبي خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ أبريل سنة ١٩٧٥ .

(1) Kindleberger C.P., The prospects for international Liquidity and the future evolution of the international payments system, published in International trade theory in a developing world, edited by Roy Harrod, London, Macmillan 1963, p. 372.

لقد كشف تطور الأحداث النقدية خلال قيام نظام بريتون وودز أنه لم ينجح في أن يوفر للاقتصاد العالمى اتجاها عاما نحو توازن المدفوعات الدولية في إطار من التجارة والمدفوعات متعددة الأطراف . وهكذا عرف العالم الى ما قبل انتهاء الخمسينات مشكلة الفائض في ميزان المدفوعات الأمريكى ، كما شهدت الستينات مشكلة الفائض في ميزان المدفوعات الالمانى ثم في موازين المدفوعات الأوروبية عموما واليابان . كما كان العجز المزمع سمة أساسية للتطور الاقتصادى لبلاد العالم الثالث على وجه العموم منذ قيام نظام بريتون وودز الى الآن .

ويفسر هذا لماذا كان تقييم نظام بريتون وودز ، منذ نشأته ، محل اهتمام دائم من الاقتصاديين والمسؤولين في المؤسسات الدولية والوطنية . وقد رأى البعض أن اتفاقية بريتون وودز لم تنجح في اقامة الجهاز الملائم لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات الدولية ، وأنها لم تنجح في توقع طبيعة الظروف المحيطة بالمدفوعات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . ورأى البعض الآخر أن نجاح نظام بريتون وودز كان رهنا بنجاح العالم في الاتفاق على الأسس الكفيلة بتحرير التجارة الدولية وتصحيح بنائها ، والقضاء على اختلال بنیان الاستثمارات الدولية . غير أن العالم لم يحقق في هذا الخصوص الا تقدما محدودا للغاية (١) .

وهكذا لم يكف الاقتصاديون والمسؤولون في الحكومات والمؤسسات ، منذ قيام نظام بريتون وودز ، عن المطالبة بتعديل قواعد العمل التى قام عليها النظام . وقد عرف الأدب الاقتصادى ، تبعاً لذلك ، الكثير من مشروعات الإصلاح . وقد كان اعلان الولايات المتحدة في عام ١٩٧١ عدم قابلية الدولار للتحويل الى ذهب بمثابة اقرار صريح بانهايار النظام كأساس للعلاقات النقدية الدولية . وابتداء من التاريخ المذكور أصبحت هذه العلاقات تخضع لعدد من القواعد تمثل نظاما يختلف ، في جوهره ، عن نظام بريتون وودز .

ومنذ أوائل السبعينات عرف العالم ما اصطلاح على تسميته بظاهرة الفوائض المالية للبلاد المصدرة للنفط . وتمثل الفوائض بنينا للمدفوعات الدولية يجعل من البلاد المنتجة للنفط مركزا أساسيا للفائض ، ويجعل من البلاد الصناعية المتقدمة ، والبلاد الأوروبية على وجه الخصوص ، مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذا الفائض . ومن الواضح أن هذا البنیان في ذاته لا يتفق مع مقتضيات استقرار العلاقات النقدية الدولية . ومن هنا كان ثمة اتجاه الى تحميل هذه الفوائض تبعات الصعاب التى تعانيها العلاقات الدولية النقدية . ومع ذلك فلا يغيب عن الذهن — كما سبق وبيننا — أن الفوائض المالية النفطية تمثل وضعاً لا يعتبر جديداً على الحياة النقدية الدولية .

ان بحث العلاقات بين ظاهرة الفوائض المالية النفطية ونظام النقد الدولى — وهو موضوع الورقة الحالية — يقتضى التعرض لبحث ما ذا كان نظام

(1) Scammell W.M., International monetary policy, London, Macmillan, 1961, p. 127.

بريتون وودز قد ساعد على تصحيح الاختلال في المدفوعات الدولية أو على تراكمه . ويمهد هذا البحث السبيل إلى معرفة التأثير الحقيقي لظاهرة الفوائض العربية على أزمة النقد الدولية . وهذا أمر ضروري لرسم معالم الإصلاح الذي يسعى إليه العالم حثيثا لوضعه .

٢ - جهاز تصحيح الاختلال :

تأثر تشكيل جهاز تصحيح الاختلال في اتفاقية بريتون وودز بعاملين رئيسيين : أولهما : ارتباط اضطراب التجارة والمدفوعات الدولية في الثلاثينات بنظام سعر الصرف المتقلب . وثانيهما : ما أدى إليه التطور الاقتصادي العالمي من بروز الولايات المتحدة كإقتصاد قائد . وقد ترك هذان العاملان أثرهما واضحا على طبيعة قواعد جهاز بريتون وودز لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات في إطار من حرية التجارة والمدفوعات .

وهكذا استبعد نظام بريتون وودز تغيرات أسعار الصرف كجهاز لتصحيح الاختلال ، وأصبحت القاعدة هي ثبات سعر الصرف في المدة القصيرة مع إجازة تغييره في المدة الطويلة لمعالجة الاختلالات الأساسية . ومن الممكن أن نقبل نظريا - كما كان الوضع في ظل قاعدة الذهب - نظاما للمدفوعات الدولية يقوم على أساس ثبات سعر الصرف . ومع ذلك نلاحظ أن اتفاقية بريتون وودز أخذت بثبات سعر الصرف ، من ناحية ، واستبعدت ، من ناحية أخرى ، الرقابة على الصرف كأداة لمواجهة العجز في المدفوعات الدولية . ومعنى هذا أن تصحيح العجز في ميزان المدفوعات أصبح منوطا باستخدام السلطات الوطنية أدوات السياسة النقدية والمالية من أجل التحكم في مستوى الطلب المحلي على النحو الذي يحقق التوازن المنشود . فإذا حال دون استخدام السلطات الوطنية لمثل هذه السياسات ما تمثله المحافظة على مستوى معين من التشغيل من أولوية متقدمة على سلم أولويات السياسات الاقتصادية الوطنية ، أصبح اللجوء إلى الاحتياطات الأجنبية وسيلة الحكومات الوحيدة لمواجهة العجز في المدة القصيرة والمتوسطة .

ويفسر ما تقدم لماذا أولت الاتفاقية أهمية خاصة لمسألة احتياطات الدولة . ففي ظل اتفاقية بريتون وودز أصبح توافر القدر اللازم من السيولة الدولية عصب نظام النقد الدولي . ومن هنا انحصر الاهتمام أساسا عند التصدي لتفسير أزمات المدفوعات الدولية في بحث مشكلة السيولة الدولية في جوانبها المختلفة . كما أصبحت الأزمات في موازين المدفوعات تثير البحث في مدى ملائمة حجم السيولة الدولية للعالم ككل ، أو في كفاءة توزيعها ، أو في مدى ملائمة مكوناتها (١) .

لقد أنشأت الاتفاقية - في إطار صندوق النقد الدولي - مجمعا احتياطيا

(1) Machlup F., International monetary economics, London, George Allen & unwin Ltd., pp. 245 - 46.

من الذهب والعملات لمساعدة الاعضاء على مواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها . ومع ذلك يبين امعان النظر في حجم المجمع وشروط السحب عليه ، ان حقوق السحب على الصندوق لا تمثل العنصر الاساسى فى السيولة الدولية . بل لقد كانت الوسيلة الاساسية للصندوق فى توفير السيولة الدولية هى اقراره للدولار ، الى جانب الذهب ، كعملة دولية . واذا كان من المسلم به ان انتاج الذهب لا يزيد بمعدل ينسجم مع معدل نمو التجارة الدولية ، فقد اسبح من الواضح منذ البداية ان نجاح نظام بريتون وودز ، كجهاز لتصحيح الاختلال ، وبافتراض ثبات سعر الذهب ، رهن بنجاح النظام الاقتصادى الأمريكى فى مد العالم باهم مكونات الاحتياطات الدولية .

ويظهر مما تقدم أهمية السياسات النقدية والمالية للولايات المتحدة وللبلاد الأعضاء عموماً ، فى تحقيق استقرار العلاقات النقدية الدولية . وقد كان ذلك سبباً فيما قضت به الاتفاقية من حق صندوق النقد الدولى فى مناقشة الحكومات فى مكونات السياسة الاقتصادية واجبة الاتباع لتحقيق هدف التوازن الخارجى ، بل وفى اتخاذ ما قد يدخل فى عداد مباشرة الضغط على الحكومات من أجل اتخاذ سياسة معينة تحقيقاً للهدف المذكور . وتطبيقاً لذلك لم تجعل الاتفاقية حق العضو فى السحب على موارد الصندوق حقاً تلقائياً الا فى حدود الشريحة الذهبية . ومتى استنفذ العضو هذه الشريحة أصبح طلب العضو السحب على موارد الصندوق خاضعاً للسلطة التقديرية للصندوق . ويستطيع الصندوق عندئذ التأكد من التزام العضو باحكام الاتفاقية ، بل ويستطيع الصندوق ان يعلق قبوله لطلب العضو على التزامه باتخاذ عدد من الاجراءات المالية والنقدية لتصحيح العجز فى ميزان المدفوعات .

بل لقد ذهبت الاتفاقية فى رسمها لسلطات الصندوق الى تقرير مبدأ المسؤولية المشتركة بين دول الفائض ودول العجز فى تصحيح الاختلال . وقد جاء التحفظ الخاص بالندرة (Scarcity clause) تأكيداً للمسؤولية المذكورة . ومن المعروف انه طبقاً لهذا التحفظ بحق للصندوق اعلان ندرة عملة معينة . ويترتب هذا الاعلان لبلاد العجز الحق فى فرض القيود التجارية على معاملاتها مع بلد العملة التى اعلن الصندوق ندرتها . ومع ذلك تسارع الى التنبيه بأن نظام بريتون وودز كان فى تشكيله وتطبيقه انعكاساً لطبيعة القوى الاقتصادية والسياسية فى عالم ما بعد الحرب . وهكذا تأثر تشكيل قواعد النظام وتطبيقها بوجود الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وسياسية فائدة . وهكذا — على سبيل المثال — اختصت مجموعة البلاد الصناعية والتى عرفت بعد ذلك بمجموعة « العشرة » بما يقرب من ثلثى القوة التصويتية داخل الصندوق . كما كان للولايات المتحدة والمملكة المتحدة الاغلبية المطلقة من الاصوات .

واياً ما كان الامر ، فان التقييم الواقعى لجهاز بريتون وودز يجب الا يغفل طبيعته كجهاز لتصحيح الاختلال فى المدة القصيرة والمتوسطة . أما التوازن الدولى للمدفوعات فى المدى الطويل ، فانه مشروط بنجاح المجتمع الدولى

في ارساء التعاون في مجال التجارة الدولية والاستثمار الدولي . فكثير من الازمان النقدية تجد أصولها في عوامل غير نقدية . ومن هنا كان التركيز منذ البداية على ضرورة تحرير التجارة الدولية وضمان مستوى مرتفع ودائم من الاستثمار الدولي . بعبارة أخرى اذا كانت مهمة الجهاز الاساسية هي تسهيل عملية تصحيح الاختلال في المدة القصيرة والمتوسطة ، فان نجاح نظام بريتون وودز يصبح مشروطا بان يكون تفاعل المتغيرات المحددة لعناصر العلاقات الاقتصادية الدولية مؤديا ، في المدى الطويل ، الى تحقيق التوازن الدولي للمدفوعات . وتطبيقا لذلك تضعف ، أو تبطل ، فاعلية الجهاز في تحقيق استقرار ونمو العلاقات النقدية الدولية ، متى أدى تفاعل المتغيرات المذكورة الى بروز مجموعة من البلاد تتميز بعجز مزمن في معاملاتها الجارية ، يفوق في حجمه ما تستطيع هذه البلاد ان تجذبه من الاستثمار طويل الأجل وما تحصل عليه من القروض طويلة الأجل . ففي هذه الحالة يجب ان نتوقع احد امرين : اولهما : ان تستمر بلاد العجز في فرض الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية لتحقيق التكافؤ بين طلب وعرض العملات الأجنبية . ومن ثم يصبح توازن المدفوعات ظاهريا يخفى وراء اختلالا مكبوتا . ثانيهما : ان يتولى النظام تمويل العجز بصفة مستمرة . فاذا قصرت موارد الصندوق عن مواجهة العجز ، فان استمرار الحال يصبح مشروطا بقبول بلاد الفائض بالالتزام بمواجهة أعباء التمويل التعويضي للعجز . مثل هذا الوضع ، بافتراض امكان تحقيقه ، لا يمكن ان يمثل حلا حقيقيا لمشكلة النقد الدولي . فهو يؤدي أيضا الى اخفاء العوامل الحقيقية الكامنة وراء اختلال بنیان المدفوعات الدولية .

٣ - الاختلال بين التصحيح والتراكم :

كانت ندرة الدولار أولى أزمات النقد الدولية التي واجهت نظام بريتون وودز . وتعكس ندرة الدولار اختلالا في بنیان المدفوعات الدولية ، يتمثل في فائض مزمن في ميزان المدفوعات الأمريكي ، يقابله عجز مزمن في موازين بلاد العالم الخارجى . وتفسير ذلك هو اتجاه البلاد الأخيرة الى أن تنفق على شراء السلع والخدمات الأمريكية قدرا أكبر مما ينفقه الاقتصاد الأمريكى على شراء السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجى ، بالإضافة الى ما ينساب الى هذا العالم تلقائيا من رؤوس الأموال الأمريكية (١) .

ومن المهم الان ان نركز النظر على طبيعة الوسائل التي واجهت بها نظام بريتون وودز أزمة ندرة الدولار . فتحديد طبيعة هذه الوسائل يسمح ببيان ما اذا كان النظام قد نجح في ان يستبعد أسباب الأزمة ، أم انه ، في معالجته اللازمة ، قد بذر بذور الاختلال في المستقبل .

ومن الممكن القول بصفة عامة ان العالم قد عرف أزمة الدولار منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية الى منتصف الخمسينات . وابتداء من التاريخ

(1) Robertson Dennis, Britain in the World Economy, London, 1954, p. 53.

الأخير ، أخذت المشكلة اتجاها مغايرا ، حيث ظهرت بوادر الضغط على ميزان المعاملات الجارية الأمريكى (١) ، وبدأ العالم يتكلم عن مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكى أو وفرة الدولار بدلا من ندرته .

وبين تطور الأزمة ان موقف صندوق النقد الدولى حيالها قد اتسم — أو يكاد — بالحياد ، وان مواجهة الأزمة كانت ، بالتالى ، من خارج الصندوق ذاته . فقد تمت المواجهة بمجموعة من الاجراءات اتخذتها الولايات المتحدة املاء لاعتبارات السياسة الوطنية . ومن هنا لم تتج الأزمة للصندوق فرصة ارساء أسس التوازن الدولى للمدفوعات وفقا لأصول اتفاقية بريتون وودز . وتبدو هذه الحقيقة واضحة متى تابعنا مواقف الصندوق من الأزمة ، سواء تعلق الأمر بالسحب على موارده ، أو بتحديد أسعار الصرف ، أو بإزالة القيود على المدفوعات الجارية .

ففيما يتعلق بالسحب على موارد الصندوق الدولارية لتمويل العجز ، فقد حدد الصندوق منذ البداية نطاق السحب على هذه الموارد خشية تهديدها بالنفاد وهو ما يؤدى وفقا للنصوص الاتفاقية الى اعلان ندرة الدولار . وقد كان هذا الموقف من الصندوق دليلا واضحا على سيطرة الولايات المتحدة على سياسات الصندوق . فقد كان من شأن امتناع الصندوق عن اعلان ندرة الدولار تراخى الولايات المتحدة عن اتخاذ السياسات الاقتصادية الملائمة لتصحيح الاختلال فى المدفوعات الدولية ، سواء ما تعلق من هذه السياسات بالحواجز الجمركية العالية ، أو ما تعلق منها بسياسة العمالة أو النمو . صحيح ان الولايات المتحدة قد تحملت عبء التمويل التعويضى لازمة المدفوعات الأوروبية عن طريق قروض اعادة البناء (٤٥ — ٤٨) وعن طريق برنامج الانعاش الأوروبى (٤٨ — ٥٢) ، الا ان مثل هذا التمويل لا يصحح الاختلال بل يخفيه .

وفى مجال تحديد أسعار الصرف ، فقد بدأ الصندوق عملياته بقبول قيم العملات كما اعلنتها الدول دون مناقشة ، بالرغم من قيام هذه القيم على أساس أسعار الصرف السائدة فى نهاية الحرب . وقد كانت هذه الأسعار لا تعكس ما طرأ على قيم العملات من انخفاض نتيجة للاتجاهات التضخمية . وهكذا بدأ الصندوق عملياته بشبكة من أسعار الصرف لا تتسجم مع مقتضيات تحقيق التوازن فى المدة الطويلة (٢) . وقد كانت حجة البلاد الأوروبية ، فى اصرارها على تحديد قيم مرتفعة لعملاتها ، ان تخفيض العملة لا يفيد شيئا ، متى كان البلد يعانى من ضعف القدرة على التصدير وشدة الحاجة الى الاستيراد ، فضلا عما يترتب على التخفيض من اشتداد اتجاهات التضخمية التى ولدتها الحرب .

(1) Scammell, op. cit., p. 330 - 334.

(2) Sidney E. Rolfe, The great wheel : The World monetary system, quadrangle, New York, 1974, p. 74.

وفي سنة ١٩٤٩ عرف العالم موجة من التخفيضات في العملات الأوروبية . وقد كانت هذه التخفيضات بنسب مرتفعة ، وتحت ضغط الولايات المتحدة وتهديدها بوقف برنامج الانعاش الأوروبي . وقد كان الدافع وراء الموقف الأمريكي أن اثر المعونة الأمريكية على إعادة بناء الجهاز الإنتاجي سيكون ضعيفا مادام ارتفاع قيم العملات الأوروبية يحد من القدرة على المنافسة والتصدير .

على أنه اذا كانت أسعار التعادل التي قبلها الصندوق ، عند بدء عملياته ، قد أدت الى تقييم العملات الأوروبية عند مستوى أقل من قيمتها التوازنية ، فقد أدت التخفيضات الى تثبيت قيم العملات الأوروبية عند مستوى أقل من قيمتها التوازنية . وقد ساعد على قبول الصندوق للتخفيضات المذكورة ما استقر في ضمير المؤسسات الأمريكية من أن التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة أمر له صفة الدوام . كما كانت السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة تجاه أوروبا تحركها ، أساسا ، الاعتبارات السياسية ، والرغبة في سرعة نهوض الاقتصاد الأوروبي الى المستوى الذي يسمح له بالوقوف أمام الكتلة الشرقية والتغلب على المصاعب الاجتماعية الداخلية . أضف الى ذلك أن ثبات سعر الصرف وتباعد فترات تغييره نسبيا ، مع شيوع وسائل الرقابة على الصرف ، جعلت من الصعب نسبيا على الصندوق أن يحدد أسعار التعادل التي تتفق ومقتضيات التوازن طويل المدى للمدفوعات .

وفيما يتعلق بالرقابة على الصرف ، فقد استمرت البلاد الأوروبية على الأخذ بوسائلها الى سنة ١٩٥٨ حين أعلنت قابلية عملاتها للتحويل . ويمكن القول أنه الى هذا التاريخ كان ثمة اتفاق على إيقاف العمل بقواعد نظام بریتون وودز الخاصة بإلغاء الرقابة على الصرف . فوفقا لاتفاقية الصندوق كان على البلاد الأعضاء أن تزيل القيود على المدفوعات الجارية في تاريخ اقصاه نهاية الفترة الانتقالية في أول مارس ١٩٥٢ ، أي بعد خمس سنوات من مباشرة الصندوق لعملياته . واذا كانت الدول الأوروبية قد استمرت في غرض القيود المذكورة الى عام ١٩٥٨ ، فقد كانت حجتها في ذلك ان إزالة القيود على المدفوعات الجارية ، مع ما تعانیه من عجز في ميزان المدفوعات واتجاهات تضخمية ، يعيد الى الأذهان تجربة بريطانيا الفاشلة في عام ١٩٤٧ عندما أعلنت ، تحت ضغط الولايات المتحدة وتنفيذ الاتفاق القرض الانجليزي الأمريكي في عام ١٩٤٥ ، قابلية الاسترليني للتحويل (١) .

ان التطور السابق ، في ابعاده المختلفة ، لا يمكن تفسيره الا بأن ثمة اتفاقا بين الدول الصناعية الكبرى على إيقاف العمل بمضمون نظام بریتون وودز . وقد أفادت الدول الأوروبية من هذا الوضع . فقد استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها ، في ظل حجم ضخم من المعونة الأمريكية ، وفي ظل شبكة من أسعار الصرف مع الدولار مكنت انتاجها وصادراتها من الصمود أمام المنافسة الأمريكية بل والتغلب عليها ، وفي ظل أسوار من الرقابة على الصرف وعدم القابلية

(1) Scammell, op. cit., 186.

للتحويل مكنتها من أن تضيف الى مجموع احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية . على أنه من المهم أن نلاحظ أن استمرار الرقابة على الصرف طيلة هذه المدة لم يضع قواعد عمل النظام أمام اختبار حقيقى . وقد كان اعلان البلاد الأوروبية القابلة للتحويل فرصة لاختبار مدى ملائمة هذه القواعد كأساس لاستقرار ونمو العلاقات النقدية الدولية . وهكذا أيضا أدى الاعلان الى أن تظهر عيوب النظام للعيان ، والى تسليط الضوء على نقاط ضعفه . وفى الأمر تفصيل .

لقد اظهرت القابلة للتحويل أن أوروبا كدست من الدولارات قدرا أكبر من احتياجاتها . وقد كان ذلك بسبب ما استقر فى الأذهان — نتيجة للاعتقاد فى رسوخ قدم الاقتصاد الأمريكى — من أن ندرة الدولار وجدت لتبقى . وقد حال شيوع الرقابة على الصرف قبل عام ١٩٥٨ دون أن يوضع هذا الاعتقاد موضع الاختبار . فلما أعلنت الدول الأوروبية قابلية عملاتها للتحويل برزت « وفرة الدولار » (Dollar Glut) .

ومن الممكن أن نرجع جذور وفرة الدولار الى بداية الخمسينات . فقد أدت التخفيضات الأوروبية فى سنة ١٩٤٩ الى تقوية المركز التنافسى للدول الأوروبية فى مواجهة الولايات المتحدة . ثم كانت الحرب الكورية سنة ١٩٥٠ وما أدت اليه من زيادة الانفاق الأمريكى فى الخارج والاتجاهات التضخمية فى الداخل .

وقد شهدت الستينات من الأحداث ما دعم الاتجاه نحو الوفرة . فقد كان قيام السوق الأوروبية المشتركة دافعا لتدفق رؤوس الأموال الأمريكية الى أوروبا للانفاذة من مزايا النطاق الاقتصادى الكبير . ثم كانت الحرب الفيتنامية وبرامج حكومة جونسون لاقامة « المجتمع الكبير » . كان لكل من الأحداث السابقة أثره على تدهور ميزان المدفوعات الأمريكى واغراق العالم الخارجى ، وعلى وجه الخصوص أوروبا واليابان ، « بالدولار » .

أيا ما كان الأمر ، فقد أدت وفرة الدولار الى ظهور مشكلة السيولة من جديد . فاذا كانت ندرة الدولار قد أثارت مشكلة « كم » السيولة ، فقد أثارت وفرة الدولار مشكلة « نوع » السيولة . لقد أدت الوفرة الى زعزعة الثقة فى الدولار وتوقع تخفيضه . ومن ثم بدأ الهروب من الدولار الى الذهب والعملات النقدية القوية .

ويفسر ما سبق لماذا شهدت الستينات اهتماما متزايدا باصلاح نظام النقد الدولى فمنذ أوائل الستينات تعاقبت مشروعات الاصلاح . كما عرف النظام مجموعة من الاصلاحات الجزئية . وما من شك أن هذه الاصلاحات ساعدت النظام على أن يتلافى بعض العثرات ، ولكنها لم تكن بالقدر الكافى لتمكين النظام من أداء دوره كجهاز لتصحيح الاختلال فى المدة الطويلة .

ولقد كانت نقطة البداية فى المشروعات والاصلاحات المذكورة ، انه اذا كانت السيولة الدولية تمثل عصب نظام النقد الدولى ، فان اعتمادها على الدولار

يجعل استقرار النظام رهنا باتجاهات السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة. وقد أثبتت الأحداث خضوع هذه السياسات لاعتبارات وطنية لا تتفق ، في كثير من الأحيان ، مع مقتضيات استقرار ونمو العلاقات النقدية الدولية .

من هنا تردد الرأي بين عددمن البدائل (١) كأساس لاصلاح نظام النقد الدولي . واول هذه البدائل هو التوفيق بين السياسات الوطنية لدول العالم وفقاً للاعتبارات التي يملئها تحقيق التوازن طويل المدى في المدفوعات الدولية . أما البديل الثاني فهو نظام سعر الصرف المتغير . ويكفل هذا النظام وجود جهاز دائم لتصحيح الاختلال يذهب ، أو يكاد ، بالحاجة الى السيولة الدولية . ويتمثل البديل الثالث في عدد من الاقتراحات الخاصة بتدعيم السيولة الدولية : مشروع تريفين (Triffin) الخاص بإصدار عملة دولية تحل محل الدولار والاسترليني في تكوين الاحتياطات الدولية ، زيادة سعر الذهب ، زيادة عدد العملات الاحتياطية ، التعاون المتبادل بين البنوك المركزية .

وقد كان واضحاً منذ البداية أن وضع البديل الأول موضع التطبيق أمر يحول دونه صعوبة ارتضاء الدول إخضاع سياساتها في العمالة والنمو لاعتبارات التوازن الخارجى ، فضلاً على أنه من الصعب تصور قبول الدول لوجود جهاز دولى يتولى التوفيق بين السياسات الوطنية من أجل تحقيق الاستقرار النقدى .

وقد نال الانتقال الى نظام سعر الصرف المتغير اهتمام الاقتصاديين . وأساس هذا الاهتمام هو ما ينطوى عليه نظام سعر الصرف المتغير من خلق جهاز لتصحيح الاختلال يخلص العالم من الاعتماد — في تحقيق الاستقرار النقدى — على السياسات الداخلية لبلد العملة الأساسية ، ومن التردد في اجراء التخفيض كأداة لتصحيح العجز . فقد أصبح واضحاً من تتبع مواقف الحكومات في معالجة أزمات المدفوعات ، أن ثمة اعتقاداً في أن التخفيض دليل على ضعف القدرة على ادارة الاقتصاد القومى ، وأن المحافظة على قيمة مرتفعة للعملة وتحقيق فائض في ميزن المدفوعات دليل على حسن ادارة الاقتصاد القومى (٢) ، وكذا عاش العالم من جديد تعاليم التجاريين . وهكذا — على سبيل المثال — ترددت الحكومة الأمريكية في تخفيض الدولار كعلاج لتدهور ميزان المدفوعات . وعندما استقر الرأي في أواخر عهد حكومة جونسون (١٩٦٨) على ضرورة التخفيض ، حال دون اقدام على ذلك تهديد أوروبا واليابان باجراء تخفيض مماثل وتحييد أثر التخفيض الأمريكى . ثم كان على الولايات المتحدة أن تلجأ الى إنهاء نظام بريتون وودز باعلان عدم قابلية الدولار للتحويل في أغسطس سنة ١٩٧١ ، لتعلن في ديسمبر من العام نفسه تخفيض الدولار .

ويكشف تطور الواقع منذ بداية أزمة نظام النقد الدولي ، نتيجة لعجز ميزان المدفوعات الأمريكى ، أن الاقتراحات الخاصة بتدعيم السيولة هي أكثر

(1) Triffin R., Le système monétaire international, Firmin — Didot, Paris, 1969, p. 154.

(2) Sidney E. Rolfe, op. cit., p. 133.

الاقتراحات قبولا . فمن الملاحظ أن جميع الإصلاحات الجزئية التى عرفها نظام النقد الدولى إنما تندرج تحت هذا البديل من بدائل الإصلاح . فقد أقام الصندوق ، ولم يمض على مباشرته لعملياته أكثر من خمس سنوات ، نظام اتفاقيات التعضيد (Stand-by Agreements). ثم عرفت حصص الأعضاء فى الصندوق الزيادة أكثر من مرة . كما ظهر مجمع الذهب فى سنة ١٩٦٠ (١). وفى نهاية العام نفسه عقد الاتفاق العام للاقتراض (General Agreement for borrowing) وفى أول مارس سنة ١٩٦٢ بدأ التعاون المتبادل بين البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى للوقوف فى وجه حركات رؤوس الأموال الساخنة وتجنب التخفيض فى قيم العملات (٢) .

ويمثل نظام حقوق السحب الخاصة أهم الخطوات التى اتخذها المجتمع الدولى فى سبيل تدعيم السيولة الدولية . وقد كان ظهور حقوق السحب الخاصة فى وقت قوى فيه الاعتقاد ، نتيجة لاستمرار العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى ، بخطر الاعتماد على الدولار كأساس للسيولة الدولية ، وبضرورة البحث عن بديل أكثر ثباتا .

ومع ذلك فقد كان اعلان الولايات المتحدة فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٧١ عدم قابلية الدولار للتحويل ، اقرارا بعدم جدوى المحاولات الخاصة بتدعيم السيولة الدولية للإبقاء على نظام بريتون وودز . لقد أنهى اعلان نظام بريتون وودز وأقر ضرورة البحث عن نظام جديد .

وقد عرف العالم بعد ذلك سلسلة متصلة من التخفيض والرفع لقيم عملات البلاد الصناعية الكبرى . وهذا دليل على ما كانت تعانيه العلاقات الاقتصادية الدولية من اختلال حاول العالم كبته بوسيلة أو بأخرى . وهكذا لجأت الولايات المتحدة الى تخفيض الدولار مرتين . كما لجأت ألمانيا الى رفع قيمة المارك سواء بالنسبة للدولار أو بالنسبة للعملات ، جميعا ، أكثر من مرة .

ولا جدال فى أن هذه التغيرات فى شبكة أسعار الصرف دليل على مدى الاختلال الكامن فى العلاقات الاقتصادية الدولية . ومع ذلك فلا جدال أيضا فى أن هذه التغيرات لم تقض على ما كان يعانيه نظام النقد الدولى من اختلال . فقد امتد العهد بالاختلال ردحا طويلا من الزمن . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فالملاحظ أن تغيرات أسعار الصرف فى الآونة الأخيرة قد تمت فى إطار من القيود على أسواق الصرف ، ومن تدخل البنوك المركزية ، سعيا وراء عدم انحراف قيمة العملة الوطنية عن مستوى معين .

(١) انفك عقد المجمع فى سنة ١٩٦٨ عقب الزيادة الكبيرة فى الطلب على الذهب فى سوق لندن وعجز المجمع عن مد السوق بالكيات اللازمة لمقابلة الطلب ولنع ارتفاع سعر الذهب .

(2) Tew B., International Monetary Co-operation 1945 - 67. Hutchinson & Co. LTD., 1967, pp. 194 - 204.

٤ - الفوائض النفطية وأزمة النقد الدولي :

من الممكن القول أن التحليل السابق يصور مضمون أزمة نظام النقد الدولي الى ما قبل الشهور الأخيرة من سنة ١٩٧٣ . وابتداء من هذا الوقت بدأ العالم يعرف ما اصطلح على تسميته بمشكلة فوائض البلاد المصدرة للنفط . وتشير المشكلة الى أن إيرادات هذه البلاد من العملات الأجنبية ، نتيجة لزيادة أسعار النفط ، تفوق بكثير مقدرتهم على الإنفاق على الواردات من السلع والخدمات . ولابد أن ينعكس هذا الوضع على نظام النقد الدولي ، طالما أن هذا الفائض أو جزءا كبير منه سيبقى في صورة أصول أجنبية سائلة .

وليس جديدا القول أن ثمة تقديرات عديدة للفوائض النفطية . غير أنه من المهم أن نلاحظ أن الفائض كمشكلة لم يظهر الا خلال عام ١٩٧٤ (١) . فالى نهاية ١٩٧٣ لم يبلغ مقدار فائض البلاد المصدرة للنفط ، كمجموعة ، أكثر من سبع مليار دولار . وعلى الرغم من تباين التقديرات ، فإن ثمة اعتقادا بأن مقدار الفوائض المتراكمة بلغ في سنة ١٩٧٥ ما يقرب من ٦٠ بليون دولار ، وأن من المتوقع أن يكون الفائض في المتوسط ٥٠ بليوناً من الدولارات خلال ما تبقى من عقد السبعينيات .

أيا ما كان الأمر ، فإن الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغيير جذري في بنیان المدفوعات الدولية . فقبل بروز هذه المشكلة كان هناك العجز الأمريكي وفائض اليابان وأوروبا الغربية . كما كانت البلاد الصناعية المتقدمة تحقق كمجموعة فائضا في مواجهة بلاد العالم الثالث . وقد بلغ حجم هذا الفائض ، قبل ارتفاع أسعار النفط مباشرة ، ١٢ مليارا من الدولارات . وبظهور الفوائض تغير هذا البنيان كلية . إذ انتقل العجز الى موازين المدفوعات الأوروبية ، وأصبحت البلاد الصناعية المتقدمة تعاني - كمجموعة - من عجز في مواجهة البلاد المصدرة للنفط . وقد بلغ مقدار العجز ٣٥ بليوناً من الدولارات في سنة ١٩٧٤ . كما عرفت مجموعة البلاد النامية ، باستثناء البلاد المصدرة للنفط ، عجزا قدره ٢٠ بليوناً من الدولارات في الفترة نفسها . ومن ناحية أخرى عرفت البلاد المصدرة للنفط فائضا قدره ٦٥ بليوناً من الدولارات (٢) .

هذا هو بنیان المدفوعات الدولية الذي أدت اليه ظاهرة الفوائض . والسؤال الآن هو : ما تأثير هذا البنيان الجديد للمدفوعات الدولية على أزمة النقد الدولية؟ إن الإجابة على هذا تقتضي معرفة أثر البنيان الجديد على العناصر المختلفة المكونة للأزمة ، وما إذا كانت طبيعة هذا البنيان تزيد من حدة الأزمة أو تخفف من وطأتها .

من أهم سمات البنيان الجديد ما يتضمنه من التمويل التلقائي للعجز في موازين مدفوعات البلاد الصناعية المتقدمة . فقد تركز الفائض في مجموعة

(1) IMF Survey, 1974, 6 May, p. 124.

(2) IMF Survey, op. cit., p. 133.

البلاد المصدرة للنفط ، وهى تتميز — فى المدة القصيرة والمتوسطة — بضعف القدرة على الاستيعاب العيىنى والمالى . ونتيجة لهذا فان ما تحققه هذه البلاد من فائض فى معاملاتها الجارية مع البلاد الصناعية المتقدمة يتدفق مرة أخرى (Re-Cycle) (١) الى البلاد الأخيرة بحثا عن الاستثمار فى أشكاله المختلفة . ويساعد هذا الوضع ذاته على استقرار الحياة النقدية الدولية ، اذ يزيح عن كاهل بلاد العجز عبء تدبير وسائل تمويل العجز ، وما قد يتبع ذلك من اللجوء الى الرقابة على المعاملات الاقتصادية الخارجية أو اتخاذ اجراءات انكماشية داخلية أو كليهما . وترتبطا على ذلك تعتبر البلاد الصناعية المتقدمة فى وضع افضل من البلاد النامية بالنسبة لما ترتب على زيادة أسعار النفط من أثر سلبي على ميزان المدفوعات . على أنه اذا كان ما يتضمنه البنيان الجديد من امكانيات التمويل الذاتى لدول العجز الصناعية يمثل عاملا من عوامل الاستقرار ، الا أن اكتمال الصورة فيما يتعلق بعلاقة الفوائض بأزمة النفط الدولية يستلزم التعرض لتأثيرات الظاهرة الجديدة على حركات رؤوس الاموال الساخنة ، وعلى المضاربة على قيم العملات ، وعلى الاتجاهات التضخمية فى البلاد الصناعية المتقدمة .

تقتضى الاجابة على التساؤلات السابقة أن نتعرض لصور تدفق الفوائض العربية الى البلاد الصناعية المتقدمة .

ان تصنيف تيارات التدفق وأهميتها النسبية مسألة يحوطها كثير من الصعوبات الاحصائية . ومع ذلك فان بعض التقديرات المتاحة فى هذا الخصوص تشير الى أن ما يقرب من ٤٠ ٪ من الفوائض التى تحققت للبلاد المصدرة للنفط ، فى التسعة شهور الأولى من ١٩٧٤ ، قد اتجهت الى سوق الدولار الأوروبية (Euro-Dollar Market) ، وأن ما يقرب من ثلث الفوائض قد اتجه الى السوق النقدية فى الولايات المتحدة الأمريكية ولندن . وأن ما يقرب من ٢٥ ٪ قد اتجه الى القروض الحكومية واقراض المؤسسات الدولية والاقليمية وشراء العقارات (٢) .

ان المقارنة بين الأرقام السابقة وبعض التقديرات الخاصة بالمصادر المحتملة للنقود الساخنة تساعد على تحديد الدور المحتمل للفوائض فى مجال المضاربة على قيم العملات . فقد بلغت جملة الأصول النقدية القصيرة الأجل المتداولة فى الأسواق النقدية العالمية فى سنة ١٩٧١ ما يقرب من ٢٦٨ بليوناً من الدولارات ، بينما لم تزد جملة الاحتياطات النقدية التى تستخدمها البنوك المركزية فى الدفاع عن قيم عملاتها عن ١١٤ ملياراً من الدولارات . وتقدر جملة الأصول النقدية المتداولة فى السوق النقدية الأوروبية فى نهاية سنة ١٩٧٢

(١) ان استخدام لفظ عودة الفائض أو ارتداد الفائض (Re-Cycling) ، بدلا من لفظ انسياب الاستثمار (Investment in-flow) أو الاقراض ، للتعبير عن كيفية استخدام الفوائض ، يدل على الطبيعة الخاصة لهذه الفوائض وضرورة عودتها مرة أخرى الى البلاد الصناعية المستهلكة للنفط . بل أن استخدام لفظ ارتداد التدفق هو تعبير ضمنى أو صريح على أن البلاد المصدرة للنفط لا تملك الخيار بالنسبة لاستخدام الفائض .

بما يقرب من ١٣٢ مليار من الدولارات (١) . وتبين هذه الأرقام أن ما قد يدخل من الفوائض في نطاق المضاربة لا يمثل جزءا كبيرا من مجموع الأصول النقدية التي قد تأخذ صفة النقود الساخنة . أضف إلى ذلك أن من المعروف أن جزءا هاما من هذه الفوائض يدخل في نطاق الأرصد الرسمية التي تتميز بقدر من الاستقرار أكبر مما يتنها دائما للأرصدة الخاصة .

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد بدأ ظهور الفوائض في وقت يتسم بالتغير السريع في أسعار التعادل للعمليات الرئيسية ، أو بتعويضها ، وبالتدخل الدائم للبنوك المركزية في أسواق النقد الدولية . وما من شك أن مثل هذا الوضع يؤدي إلى الزيادة من مخاطر المضاربة عموما ، وإلى الحد من نطاقها بالتالي .

إذا انتقلنا الآن إلى بحث أثر الفوائض على الاتجاهات التضخمية والانكماشية في البلاد الصناعية المتقدمة ، نلاحظ أن من المسلم به أن أثر زيادة أسعار النفط في زيادة حدة ما تعانيه هذه البلاد من تضخم النفقة (Cost inflation) بسيطة للغاية . وإذا كان من شأن العجز في موازين مدفوعات هذه البلاد أن يولد اتجاهها انكماشيا ، فإن ارتداد الفوائض (Recycling) يولد أثرا توسعيا مضادا

ومع ذلك يجب التسليم أن التغير في بنين المدفوعات الدولية، نتيجة لزيادة أسعار النفط ، لم تتحدد معاملة تدريجيا بل ظهر فجأة . ومن هنا أضافت الفوائض إلى مشكلات البلاد المستهلكة للنفط عددا جديدا . وهكذا — على سبيل المثال — إذا كانت بعض البلاد المستهلكة «كالمملكة المتحدة» قد استطاعت أن تجذب من الفوائض قدرا أكبر بكثير مما تحتاج إليه لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها ، فقد برزت الحاجة إلى توزيع تدفقات الفوائض فيما بين البلاد الصناعية المستهلكة للنفط . وبالمثل فإن إلغاء تدفق الفوائض للأثر الانكماشى للعجز يتوقف على قبول السلطات النقدية ، وهي التي تستقطب الجزء الأكبر منها ، بإعادة ضخها في تيار الاتفاق النقدي . غير أنه من المعروف أن السلطات المذكورة كانت ، قبل بروز مشكلة الفوائض ، تواجه التناقض التقليدي بين كبح جماح التضخم أو زيادة البطالة . ومن ثم أصبح من الصعب عليها ، مع اتجاه الأسعار إلى الارتفاع ، أن تقرر انسياب الفوائض إلى التيار النقدي .

٥ — الفوائض وإصلاح نظام النقد الدولي :

نجاح المجتمع الدولي . كما سبق وبيننا ، في أن يصل إلى مجموعة من الحلول الجزئية الواقعية التي مكنته من مواجهة وجه أو آخر من وجود قصور نظام النقد الدولي . وقد كان لذلك الفضل في تخطي النظام للآزمات التي صادفته ، دون حاجة إلى أن تتخذ الدول من الإجراءات ما يهدم تيارات التجارة والاستثمار ، كما حدث في الثلاثينات .

(١) ورد هذا التقدير بشقيه في دراسة اللجنة التعريفية الجرمية للولايات المتحدة
Sidney E.R., op. cit., p. 149.
الأمريكية انظر :
(2) The Banker, London, January 1975.

ومع ذلك يجب التنبيه الى أن ما تبناه العالم من حلول في هذا الخصوص انما يدخل في نطاق حلول الأمد القصير ، وأن عددا هاما من هذه الحلول يتجه الى تخفيف آثار الازمة النقدية على البلاد الصناعية المتقدمة ، بينما لم تحظ معالجة الازمة أو التخفيف من آثارها على البلاد النامية باهتمام مماثل .

وتطبيقا لذلك سبق أن بينا أن نظام النقد الدولي وإن كان قد عرف الى تاريخ انهياره ، باعلان الولايات المتحدة عدم قابلية الدولار للتحويل ، عددا من الإصلاحات الجزئية ، إلا أنها كانت ترمى في مجموعها الى توفير السيولة الدولية . كما بينا أيضا أن هذه الإصلاحات الجزئية لم تمنع من انهيار النظام ما دامت لم تتضمن وسائل اجبار بلاد العجز والفائض على اتخاذ الاجراءات الملائمة لتصحيح الاختلال .

ومن المهم أن نضيف الآن أنه خلال فترة الفوائض لم تتغير بصفة عامة طبيعة الحلول المقدمة من الأوساط الأكاديمية أو الرسمية سواء في النطاق الوطني أو الدولي . فقد ظل استنباط وسائل تمويل العجز السمة الأساسية للحلول المذكورة . ونشير في هذا الصدد الى التسهيلات النفطية (Oil Facilities) والى فكرة حساب الاستثمار (Trust Fund) التي ظهرت في اطار لجنة العشرين .

ومن ناحية أخرى ، فقد استمر الاتجاه نحو الاهتمام بالحلول التي تؤدي الى تخفيف آثار الازمة على البلاد الصناعية دون البلاد النامية . ويكفى لتأكيد هذا الوضع أن نشير الى أن الجزء الهام من التسهيلات النفطية في سنة ١٩٧٤ قد ذهب الى البلاد الصناعية المتقدمة ، والى ايطاليا على وجه الخصوص . أضف الى ذلك أن فكرة حساب الاستثمار انما تسعى الى الاحتفاظ بفوائض البلاد المنتجة للنفط في الأسواق النقدية والمالية للبلاد الصناعية المتقدمة .

لكل ما تقدم لم يكن غريبا أن ينتهى تطور النظام الإقتصادي العالمى الى استمرار أسباب الاختلال فيما بين الدول الصناعية المتقدمة ، والى الإبقاء على أسباب الاختلال بين مجموعة هذه الدول ومجموعة الدول النامية .

إن الاهتمام الى حل أساسى لمشكلة النقد الدولية يتطلب أن ننظر الى أزمات النقد الدولية باعتبارها ناتجا لاختفاء الانسجام بين التطور الإقتصادى لمجموعات البلاد التى ينقسم إليها العالم . ومن هنا تظهر ضرورة أن ننظر الى أدوات التعاون النقدى الدولى — وهى تعمل خلال المدة القصيرة أو المتوسطة — فى اطار من السياسات الدولية التى ترمى الى تحقيق التوازن طويل المدى فى موازين المدفوعات الدولية ، عند مستويات متزايدة من النمو والتنمية . وتقتضى إقامة هذا الإطار تقوية أسباب التعاون الدولى فى مجالات الاستثمار والتجارة ، والمعونة من أجل التنمية ، ونقل التكنولوجيا الى العالم الثالث . وفى ظل هذا الإطار تظهر وسائل التعاون النقدى الدولى كوسائل مساعدة تعين البلاد المختلفة على تخطى أزمات موازين المدفوعات فى المدة القصيرة

والمتوسطة ، ويظهر توازن المدفوعات الدولية في المدة الطويلة كنتيجة للتعاون الدولي في المجالات السابقة .

ان نقطة البداية في وضع التصور السابق موضع التطبيق هي التسليم بان تيام بلاد الفائض بتمويل العجز في موازين المدفوعات هو نقل للموارد الحقيقية من بلاد الفائض الى بلاد العجز (١) .

ومن الطبيعي ان تنتقل الموارد الحقيقية من البلاد الصناعية المتقدمة الى البلاد التي تمر بالمراحل الأولى من التنمية الاقتصادية . فانتقال الموارد على هذا النحو يساهم في زيادة معدل تكوين رأس المال في البلاد النامية . ومع ذلك يثير هذا الانتقال مشكلة سداد البلاد الأخيرة لديونها الخارجية . وهذه هي مشكلة التحويل Transfer Problem التي شغلت الفكر الاقتصادي خلال فترة دفع التعويضات الألمانية . ولسنا هنا بصدد تاريخ مشكلة التحويل وتطبيقها على البلاد النامية . ويكفي أن نشير إلى أن حل هذه المشكلة يقتضي أن توجه البلاد النامية ما تنلقاه من موارد حقيقية توجيهها يسمح بأن يسد ناتجها حقوق بلد الفائض . ويقتضي حل المشكلة أيضا أن توفر بلاد الفائض — باتخاذها السياسة التجارية الملائمة — سبل نفاد سلع البلاد المدنية الى اسواقها . وهكذا ترتبط مشكلات النقد الدولي والاستثمار الدولي والتجارة الدولية .

ويظهر مما تقدم شذوذ الوضع الذي توجد فيه حاليا البلاد المنتجة للنفط . فلا جدال في أن هذه البلاد تدخل في عداد البلاد النامية . ومن ثم فان قيامها بتمويل العجز في موازين مدفوعات البلاد المتقدمة هو نقل للموارد الحقيقية من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة . فاذا شاء المجتمع الدولي أن يخفف من شذوذ الوضع ، وجب عليه أن يضع على استخدام البلاد الأخيرة «الفوائض» من القيود ما يسمح بزيادة قدرة البلاد الصناعية على تصدير السلع الانتاجية الى بلاد الفوائض والبلاد النامية عموما . وهكذا تعود لفوائض في شكل سلع انتاجية الى البلاد المنتجة للنفط والبلاد النامية عموما . ولا ينفي هذا ضرورة أن يوجه جزء هام من فوائض البلاد المنتجة للنفط للبلاد النامية ليعود بعد ذلك الى البلاد الأولى في شكل استيراد سلع وخدمات .

وحاصل القول أن اصلاح نظام النقد الدولي يجب الا يتم بمعزل عن تصور محدد لاغراض ووظائف النظام الاقتصادي الدولي عموما ، وأن الهدف الأخير للنظام الاقتصادي الدولي هو ارساء أسس التخصيص الدولي فيما بين مجموعة البلاد المتقدمة ومجموعة البلاد النامية على النحو الذي يضمن الارتفاع المستمر في مستويات النمو والتنمية .

ان التحليل السابق ، على ايجازه ، يلقي الضوء على الاتجاه المنشود لاصلاح نظام النقد الدولي . فاذا كان اصلاح هذا النظام يجب أن يتضمن اجابة عن التساؤلات الخاصة

(1) Machlup F.: Cloakroom rule of international reserves. Reserves creation and resources transfer, published in International Finance, edited by R.N. Cooper, p. 340.

بالسيولة الدولية ، إلا أن التحليل السابق يؤكد ضرورة أن يصبح تكوين السيولة الدولية بعيدا عن إرادة السلطات الوطنية لبلاد العملات الاحتياطية ، وأن يوكل أمر السيولة الدولية لما يشبه لسلطة الدولية . ويؤكد التحليل السابق كذلك ضرورة إيجاد « صلة ما » بين تكوين السيولة الدولية وتمويل التنمية الاقتصادية . ويفسر الاعتباران السابقان لماذا أصبحت أفكار كينز الخاصة بإنشاء « وحدة نقد دولية » *Bancor* « والتي أعاد ترفين صياغتها منذ أوائل الستينات ، تسيطر على الكتابات الخاصة بإصلاح نظام النقد الدولي . ويمكن القول أن إصدار حقوق السحب الخاصة يعتبر أعمالا جزئيا لأفكار كينز وترفين .

أن قيام صندوق النقد الدولي بإصدار حقوق السحب الخاصة يمثل اتجاها نحو اتفاق المجتمع الدولي على إنشاء « وحدة نقد دولية » تكون أساسا للاحتياطيات الدولية ، وتؤدي إلى أن يصبح نمو وتكوين السيولة الدولية بعيدا عن إرادة السلطات الوطنية لبلد ما . ومع ذلك يظل مطروحا ما إذا كان نظام التصويت في الصندوق يجعل منه ما يشبه السلطة النقدية الدولية التي تمثل المجتمع ككل أم لا . لقد عرف نظام التصويت في الصندوق تعديلا ، إلا أن هذا التعديل كان لصالح الدول الأوروبية دون البلاد النامية . فقد أصبحت القرارات الهامة ، كتخصيص حقوق السحب الخاصة ، تتطلب أغلبية ٨٥٪ من الأصوات بدلا من ٨٠٪ . ومعنى هذا أن صدور القرار أصبح يستلزم موافقة دول السوق الأوروبية التي أصبحت تملك ١٦٦٪ من مجموع الأصوات . وقد كان القرار قبل ذلك لا يمكن صدوره إلا بعد موافقة الولايات المتحدة التي تملك ٢٢٪ من مجموع الأصوات (١) .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن نظام حقوق السحب الخاصة لا يكفل الربط بين تكوين السيولة الدولية وتمويل التنمية الاقتصادية . وإذا كان مثل هذا الربط أمرا ممكنا فنيا ، إلا أن الأخذ به يتوقف على القوة السياسية للبلاد النامية .

بقي أن نشير إلى أن تحديد طبيعة نظام الصرف في نظام النقد الدولي الجديد لابد وأن يستفيد من تجارب المدفوعات في ظل نظام بريتون وودز . لقد أدى ثبات الصرف في ظل النظام الأخير — كما سبق وبيننا — إلى تراكم الاختلال . وإذا كان المجتمع الدولي لا يزال يرفض الانضمام لنظام سعر الصرف المتغير ، إلا أن ثمة اتفاقا على ضرورة أن يسمح النظام الجديد بقدر أكبر من المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الصرف .

أن ظهور الفوائض النفطية لم يغير من طبيعة مشكلة النقد الدولي أو من طبيعة حلولها . إلا أن ظهور الفوائض يمثل عنصرا « سياسيا » هاما قد يدفع — بل يجب أن يدفع — المجتمع الدولي إلى إصلاح نظام النقد الدولي على النحو الذي يحقق — أولا يغفل — مصلحة البلاد النامية . ن ظهور الفوائض يضاف على أصحابها ثقلا سياسيا مؤثرا في توجيه خطوط الإصلاح .

(١) د. هشام متولى : النظام النقدي الدولي وحقوق السحب الخاصة . بحث غير منشور .